الذي يحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة بل سوا ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل
للاستقبال الاتي اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص
باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن
التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلام من وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة
الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها قوله وكالشرط في فعل عسيتم
ان توليتم ان تفسدوا في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا نحو
زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا من الحال له كقولك جاء زيد
وهو ان يسال يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى ومن المطول فان قلت هل تقع الجملة
الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسال يعط ليكون الواقع موقع الحال
هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا
لعدم استغنائه عن الخبر ينصرف الى نفسه ما وقع ما بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت
لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها
فضلة تنقطع عن صاحبها قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال
في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه
يلهث او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل والترك
ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الدلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى
زيد وان اساء اليك فتجعل وان اساء حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها
بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر
فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وان قوله اذ لا يصح تعليل المقدر
مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة
الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى
فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه
لشيء واحد والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لاضربنه على كل حال
لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل قوله واعلم
فعلم المرء ينفعه الى اخره ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف قوله الرابع انه يجوز اقترانها
بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي عيرها الى اخره انما لم يجز ذلك في الحالية
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل
والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحاديي بالحاء المهملة تثنية حاد

اسم فاعل



لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب
في طللت لنفسه والبا في بها ظرفية والتخبيخ فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا
شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وفي اخره با موحدة فسره المص بزيادة الكبد
او بحجاب القلب او بما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحمة رقيقة تضل بين الاضلاع او الكبد
او زيادتها او حجابها او هي شيء ابيض رقيق لازق بها قوله او بالابتدا هذا متعلق بمحذوف
معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعه قوله واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما
بانهما في الشخص في الشرح الاحسن ان تعتبر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض
وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المص لان خلب الكبد الذي فوقه اليد لا تتاتى
الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين ذكرهما المص للخلب لا ما بهما في
الشخص فلتكن اضافة اليد الى الكبد لذلك قوله ولا خلاف في تعين الابتدا في نحو في داره
زيد لئلا يعود الضمير على موخر لفظا او رتبة هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري
فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى
الموخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى واقول القايل بجواز ضرب غلامه زيدا
وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا نسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى الموخر لفظا
ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضا الفعل للمفعول به
كاقتضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه
مع تجويزهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي
قلناه قوله اما على الفاعلية فلما قدمناه هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة قوله واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان مبتدا
كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان
موخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم قوله لقولهم في الكافر
درج الميت لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي اخره
جيم مصدر بمعنى الطي واللف قوله بسعاته هلك الفتى او نجاته في الشرح في الصحاح المسعاة
واحدة المساعي في الكرام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى
واقول الذي رايته في نسخة الصحاح التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة
واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء
يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم قوله واذا كان اسم في نية
التنزيه كان ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية
في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقد
انما هو المبتدا قوله والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل
لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث واشار بقوله

Copyright © King Saud University